



© IFAD/Alfredo D'Amato/Panos

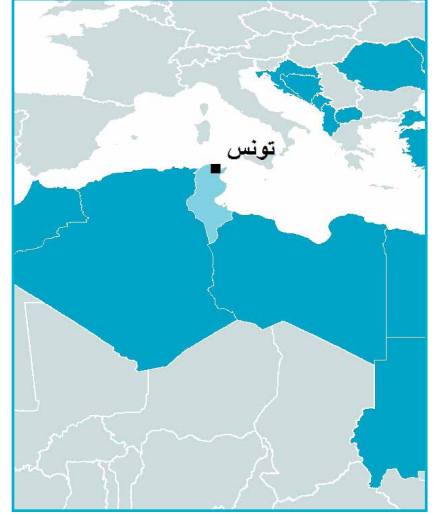
الاستثمار في السكان الريفين في تونس

تونس بلد متوسط الدخل في شمال أفريقيا بلغ إجمالي الدخل القومي للفرد فيه 3 500 دولار أمريكي في عام 2017، وفقاً للبنك الدولي. وقدر عدد سكان البلد بحوالي 11.5 مليون نسمة في عام 2017.

وما تزال تونس بلد تباين: وبعد الربيع العربي في عام 2011 تم إحراز تقدم كبير في الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي منفتح، مما يجعل البلاد مثالا فريدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ما تزال البلاد تواجه عددا من التحديات، تتراوح بين الظروف المناخية القاحلة، والنمو الاقتصادي البطيء، والتعافي ببطء لقطاع السياحة، ومعدلات البطالة العالية ولا سيما بين الشباب.

بدأت الحكومة إصلاحات اقتصادية؛ وبقي النمو الاقتصادي ضعيفا نسبيا، مع نمو اقتصادي بنسبة 2 في المائة في عام 2017، ولكن في عام 2018، ارتفع النمو الاقتصادي بشكل طفيف حيث سجل 2.5 في المائة في يونيو/حزيران 2018، وهو أعلى معدل منذ عام 2014. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى زيادة في الإنتاج الزراعي وزيادة الصادرات. ومن المحتمل أن تؤدي الإصلاحات الجديدة التي تم إدخالها لتعزيز الحوكمة وتحسين الوصول إلى التمويل إلى خلق المزيد من الوظائف داخل القطاع الخاص.

استئصال الفقر الريفي في تونس



تلعب الزراعة دورا رئيسيا في الأمن الغذائي للبلد وتحتل مكانا أساسيا في الاقتصاد التونسي. وبعد تطوير سلاسل القيمة الزراعية التي تشمل جميع الجهات الفاعلة المعنية، مع الحفاظ على مصالح المجموعات الضعيفة، أمر بالغ الأهمية، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالفقر، والبطالة، وتدهور الموارد الطبيعية.

ما تزال معدلات الفقر مرتفعة في تونس: 15.5 في المائة من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر الوطني في عام 2016، مع تباين قوي بين المناطق الحضرية (10 في المائة) والمناطق الريفية (26 في المائة). وهناك تباينات كبيرة بين المناطق الغنية بالموارد الطبيعية مثل الشمال الشرقي (10.3 في المائة) والمناطق الهشة بيئيا، حيث يوجد الفقر الريفي الرئيسي، مثل المناطق الجبلية في الوسط الغربي (32.3 في المائة) والشمال الغربي (25.7 في المائة). بالإضافة إلى المناطق الصحراوية في الأجزاء الجنوبية من البلاد (19.7 في المائة).

وقد بقيت معدلات السكان الذين يعانون من نقص التغذية مستقرة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية (5.6 في المائة بين عامي 2004 و2006 و5 في المائة بين عامي 2014 و2016). غير أن الأمن الغذائي مهدد من جراء تغير المناخ، وتدهور الموارد الطبيعية، حيث أن أكثر الفئات ضعفا هم السكان الريفيين، ولا سيما النساء والشباب.

الفقر الريفي في تونس هو نتيجة للاختلالات الإقليمية التي تنعكس في البنية التحتية الأساسية والنشاط الاقتصادي، مما يؤثر على الوصول إلى النقل، والتعليم، والصحة، والعمالة، والإسكان. ويواجه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة تحديات مثل انخفاض فرص الحصول على الخدمات المالية، ونقص التدريب والدعم المتعلق بتغير المناخ، الذي من شأنه تمكينهم من مواصلة النهوض بتنميتهم.

وفي محاولة للحد من الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية، أطلقت الحكومة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مصممة للحد من الاختلالات الإقليمية من خلال التدخلات المستهدفة. وقد اعتمدت تونس على وجه الخصوص استراتيجية إنمائية (2016-2020) تركز على إصلاحات الحكم، والتنمية الاقتصادية، والإدماج الاجتماعي، والتنمية المستدامة، وتعزيز الاقتصادات الحضرية.

استراتيجية الصندوق في تونس

منذ عام 1980، مّول الصندوق 13 برنامجا ومشروعا للتنمية الريفية في تونس بما مجموعه 453 مليون دولار أمريكي، مع استثمار للصندوق بقيمة 194.6 مليون دولار أمريكي يعود بالفائدة بشكل مباشر على 125 850 أسرة ريفية. ويعمل الصندوق بشكل وثيق مع الحكومة في جهودها لاستئصال الفقر الريفي في البلد ودعم فرص سبل عيش السكان الريفيين. ويركز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد (2019-2024) في تونس حاليا على تحسين الوصول إلى خدمات الإنتاج والبنية التحتية الأساسية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويشمل ذلك تحسين سلاسل القيمة الزراعية الجيدة التنظيم لفقراء الريف، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي لنساء وشباب الريف الضعفاء.

وتعمل مشروعات الصندوق الاستثمارية على تحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين الضعفاء من خلال تدخلات التنمية الريفية الشمولية والتشاركية. وتستهدف الأنشطة الأسر الأكثر ضعفا، مع التركيز على خلق فرص عمل للنساء والشباب. وتشجع مشروعات الاستثمار في الصندوق الحوار، وتعزيز الروابط بين القطاع الخاص والقطاع العام، وتعزيز القدرة الإنتاجية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، مع بناء قدرات مقدمي الخدمات في مجالات التجهيز، والتسويق، والاستشارات.

تتبع مشروعات
الصندوق نهج سلاسل
القيمة حيث يرتبط
المزارعون أصحاب
الحيازات الصغيرة
بكل من القطاعين
الخاص والعام

العمليات الجارية

مشروع تعزيز سلاسل القيمة وتنمية الأراضي في سليانة

يهدف هذا المشروع إلى تحسين سبل عيش السكان الريفيين الضعفاء الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من ولاية سليانة، ولا سيما من خلال خلق فرص عمل مستدامة جديدة من خلال تطوير سلاسل القيمة. ويمكن لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية أن تكون مربحة مع إدماج المنتجين المنظمين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

تركز الأنشطة على خلق الظروف التمكينية لتنمية سلاسل القيمة مثل بيئة مؤسسية محسنة. ونهج المشروع موجه نحو تعزيز الشراكات التي تعود بالنفع على الجميع بين الأطراف الفاعلة في سلاسل القيمة الختارة، وإنشاء مراكز تنمية اقتصادية محلية. ويشمل المشروع 35 قطاعا في الجزء الجنوبي من سليانة، والتي تعتبر جبلية بشكل رئيسي. ومن بين ما يقرب من 115 000 نسمة في المناطق المستهدفة، يستفيد 54 400 شخص من أكثر الأسر حرمانا بشكل مباشر من المشروع.

وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 34.29 مليون دولار أمريكي. بما في ذلك قرض قيمته 23.6 مليون دولار أمريكي، ومنحة بقيمة 0.5 مليون دولار أمريكي من الصندوق. وتشارك في التمويل الحكومة التونسية (7.6 مليون دولار أمريكي)، والمستفيدون أنفسهم (2.5 مليون دولار أمريكي). وقد أصبح المشروع نافذ المفعول في يونيو/حزيران 2017. مع موعد إغلاق متوقع في ديسمبر/كانون الأول 2023.

مشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلاسل القيمة المتصلة بها في ولاية مدين

يهدف المشروع إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين المعرضين للخطر، وخلق فرص عمل جديدة من خلال تعزيز قدرة نظم الإنتاج الزراعية الرعوية على الصمود. ويسعى المشروع إلى مساعدة الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص على إدارة وتنمية سلاسل القيمة الزراعية الرعوية المحلية. بما في ذلك سلاسل الإبل والمجترات الصغيرة. وبدعم المشروع بشكل خاص سلاسل القيمة المرتبطة باللحوم الحمراء (الأغنام، والماعز، والإبل) والمنتجات الأخرى، مثل الصوف والجلد، ويخلق حوافز للمزارعين لتنمية سلسلة قيمة لحليب الإبل. ويستهدف المشروع بشكل مباشر مربي المواشي الصغيرة.

يمثل التمكين الاقتصادي والاجتماعي لنساء وشباب الريف الضعفاء مجالا ذا أولوية للصندوق في تونس



استثمر الصندوق في السكان الريفيين منذ أربعين عام، ويمكنهم من الحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وتعزيز الصمود. منذ عام 1978، قدم الصندوق 20.4 مليار دولار أمريكي كمنح وقروض بفوائد متدنية لمشروعات وصلت إلى ما يقارب 480 مليون نسمة. والصندوق مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مقرها روما التي غدت مركز الأمم المتحدة لشؤون الأغذية والزراعة.

معلومات الاتصال:

Philippe Rémy

مدير البرنامج القطري لتونس
شعبة الشرق الأدنى، وشمال أفريقيا، وأوروبا
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
البريد الإلكتروني: p.remy@ifad.org
رقم الهاتف: +39 06 46678460



الاستثمار في السكان الريفيين

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy

رقم الهاتف: +39 06 54591 - رقم الفاكس: +39 06 5043463

البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org

www.ifad.org

www.facebook.com/ifad

instagram.com/ifadnews

www.twitter.com/ifad

www.youtube.com/user/ifadTV

أكتوبر/تشرين الأول 2018

والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين نقل مساحة أراضيهم عن 20 هكتاراً من المراعي البعلية أو الأراضي الأخرى. كما يستهدف بشكل مباشر الشباب والنساء من أجل إنشاء مشروعات صغيرة وصغرى مولدة للدخل.

ويبلغ إجمالي تكاليف المشروع الذي يستمر من عام 2014 إلى عام 2020 ما قيمته 36.85 مليون دولار أمريكي. بما في ذلك 19.5 مليون دولار أمريكي من تمويل الصندوق. ويشارك في تمويل المشروع الاتحاد الأوروبي (3.5 مليون دولار أمريكي). والائتمان المصرفي (2.9 مليون دولار أمريكي). والحكومة التونسية (10.1 مليون دولار أمريكي). والمستفيدون (0.8 مليون دولار أمريكي).

برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات المحلية في الجنوب الشرقي - المرحلة الثانية

يهدف البرنامج، الذي تبلغ تكلفته الإجمالية 51.9 مليون دولار أمريكي، ويستمر من عام 2014 إلى عام 2020، إلى تحسين إدارة وإنتاجية المراعي الجماعية والخاصة، وتحسين إدارة وإنتاجية نظم الزراعة البعلية والمروية، وتنويع الدخل، وفرص العمل للشباب والنساء المحرومين. وتشمل النتائج المتوقعة تحسينات في إدارة المراعي التشاركية، وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين والحيوانيين - بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية للطرق، وزيادة فرص توليد الدخل، وتعزيز منظمات المزارعين.

ويقدم الصندوق تمويلاً قيمته 11.4 مليون دولار أمريكي. وتشارك في تمويل المشروع الحكومة التونسية بمبلغ 17.2 مليون دولار أمريكي. ومن بين المشاركين في التمويل الآخرين حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي (16.1 مليون دولار أمريكي). والمستفيدون (7.3 مليون دولار أمريكي).

